

ع : 25

من الوزير الأول

الى السادة الوزراء وكتّاب الدولة

الموضوع : سياسة الإصلاح الإداري الشامل.

لقد قطعت بلادنا خلال العشرية المنقضية، أشواطاً هامة على درب الإصلاح الإداري الشامل بتوجيه ورعاية خاصة من لدن سيادة رئيس الجمهورية.

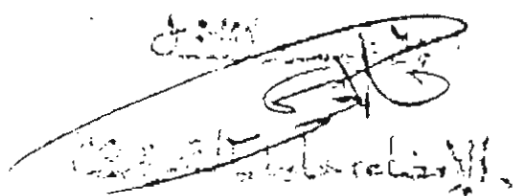
وقد شملت البرامج الإصلاحية كل القطاعات الإدارية وجلّ أوجه النشاط الإداري ونفذت الى عمق العمل الإداري مما أثر ايجابيا وبصفة جلية على صورة الإدارة التونسية لدى المواطن التونسي وجلب الاحترام والتقدير لبلادنا خارج حدود الوطن.

وإنّ المشاورة على درب الإصلاح وتغذية النفس الإصلاحي بهدف الإعداد لإدارة القرن الواحد والعشرين، واجب يقتضي منا مجهودا يرميا ومتجددا بقدر ما يفرض علينا تقييما مرحليا وتقديرا دوريا لحصيلة الإنجازات مبينا على الإستتارة بآراء جميع المعنيين ببرنامج الإصلاح الإداري وتطلعاتهم.

وفي هذا الإطار تقرر خلال الاجتماع الدوري الأخير للجنة متابعة دخول إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بعث فريق عمل تحت إشراف كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، قصد ضبط الصيغ العملية لمتابعة المشاريع الممولة في نطاق التعاون المالي الدولي.

لذا وقصد تمكين الوزارة الأولى من القيام بعملية تقييمية شاملة ودفع برنامج الإصلاح الإداري، الرجاء من السادة الوزراء وكتاب الدولة إعطاء التعليمات اللازمة الى المصالح الراجعة إليهم بالنظر لموافاة الوزارة الأولى (الإدارة العامة للإصلاح الإداري) بحوصلة قطاعية للإنجازات التي تحققت في ميدان الإصلاح الإداري خلال السنوات الأخيرة وبالمقترحات التي يرون تقديمها في المجال وذلك على المستوى العام وعلى مستوى القطاعات التي يشرفون عليها.

والسلام.

الإمضاء: 
الإمضاء: 